المحاضرة الثانية: إدارة المخاطر المصرفية (الماهية، المراحل، الاساليب، التصنيف)

أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: " تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر، وبصفة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، بمعنى آخر إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تمنع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ثالثا- مبادئ إدارة المخاطر المصرفية : إن نجاعة وفعالية إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الإلتزام بمجموعة من المبادئ الاساسية والتي تضبط طريقة عملها وتضمن تحقيق أهدافها. وفيما يلي القواعد الاساسية لإدارة المخاطر المصرفية كما تم اعتمادها من قبل الهيئة الأمريكية (Financial Services Round Table)[*]:

1-مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: حيث تتكفل الإدارة العليا بوضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر، ليتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة، وتشمل هذه السياسات عناصر أساسية: تعريف المخاطر،

[*] قامت هذه الهيئة التي تعنى بقطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة فرعية تحت إسم لجنة قواعد إدارة المخاطر، وكلفت بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية.

تحديدها، قياسها، رقابتها. وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين وكذا استراتيجية المصرف، بالاضافة الى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية (الإشرافية) في البلد.

وحتى تكون هذه الاستراتيجية فعالة، فإنه لابد من أن تكون درجة المخاطر المتكفل بها متوافقة مع مستوى المخاطر المقبولة من مجلس الادارة والإدارة العليا، كما يجب أن تكون هناك مراجعة دورية ومنتظمة للمخاطر والسياسات المتعلقة بها، وكلما دعت الحاجة الى ذلك في ضوء تغير المعطيات الأولى لتحديد وقياس الخطر.

2-وضع إطار لتسيير المخاطر: يجب أن يكون لدى البنك إطار لتسيير المخاطر يتصف بالفاعلية، والشمول والإتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين لدعم تسيير هذا الإطار.

3-تكامل إدارة المخاطر: بغرض التحليل السليم لنوع وحجم المخاطر المحدقة بالبنك، لابد أن يتسم تقييم وتحليل المخاطر بصورة كلية وشاملة وأن لا يتم بصورة منعزلة عن بعضها البعض. وذلك نظرا للتداخل بين مختلف المخاطر والتأثيرات المتبادلة فيما بينهم.

4-محاسبة خطوط الأعمال: من المعروف أن انشطة البنك يمكن تقسيمها الى خطوط أعمال مثل: أنشطة التجزئة، ونشاط الشركات، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط بهم، او بمعنى آخر كل موظف مسؤول عن المخاطر التي تعرفها منتجاته وخدماته ضمن انشطة البنك.

5-تقييم وقياس المخاطر: حيث يجب أن تقيم المخاطر المحدقة بأعمال البنك بطريقة وصفية منتظمة، وحيثما أمكن يتم ذلك بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ التقييم في الحسبان تأثير الأحداث المستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.

6-المراجعة المستقلة: إن تقييم المخاطر لابد أن يتم من جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية انشطة ادارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعاليتها.

7-وضع خطط للطوارئ: معززة بإجراءات وقائية وأمنية ضد الازمات، وذلك بغرض التأكد من ان البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة وأجهزة الإتصالات، على ان تخضع هذه الخطط الى الاختبار والمراجعة الدورية.

رابعا-مراحل إدارة المخاطر المصرفية:

تمر عملية إدارة المخاطر المصرفية بخمسة مراحل أساسية، وذلك على النحو التالي:

1-تعريف المخاطر: وهي أولى مرحلة، والتي تكون مواكبة لعملية تقديم الخدمة المصرفية، وخلالها تحاول لجنة إدارة المخاطر المصرفية استكشاف المخاطر المحدقة والمتوقعة.

2-تحديد وتحليل المخاطر: وفي هذه المرحلة يتم تصنيف المخاطر المدركة سابقا، وتحديد مصادرها بدقة.

3-قياس وتقييم المخاطر: بعد كشف نوع المخاطر المصرفية المتوقعة، يحاول المختصون بالبنك قياس درجة هذه المخاطر وتقييم حجم الخسائر المرتبطة بها كل على حدى:

-الآثار التي يحدثها كل خطر

-احتمال حدوث كل خطر

4-التحكم في المخاطر: وفي هذه المرحلة يتم اختيار الاسلوب والطريقة المناسبة لمواجهة المخاطر المعرفة سابقا، وهي تتنوع بين: تفادي المخاطرة، تقليل المخاطرة، الاحتفاظ بالمخاطرة، تحويل المخاطرة.

5-مراقبة ومتابعة المخاطر: وذلك بهدف استكشاف مخاطر جديدة أو فشل التحكم في المخاطر السابقة، حيث تكون الرقابة على جميع الخطوات السابقة لاتخاذ التعديلات اللازمة. ويعتمد في ذلك بشكل اساسي على امتلاك البنك لنظم معلومات قادرة على مراقبة التغيرات الحاصلة على المخاطر المحدقة بعمله، وعلى سبيل المثال: مقدرة النظام على اظهار فوري لحالة توقف أو تأخر أحد المقترضين على سداد اقساط القرض في حينها، او لحالة تغيرات في اسعار الفائدة أو صرف العملات.

شكل 1: مراحل إدارة المخاطر المصرفية

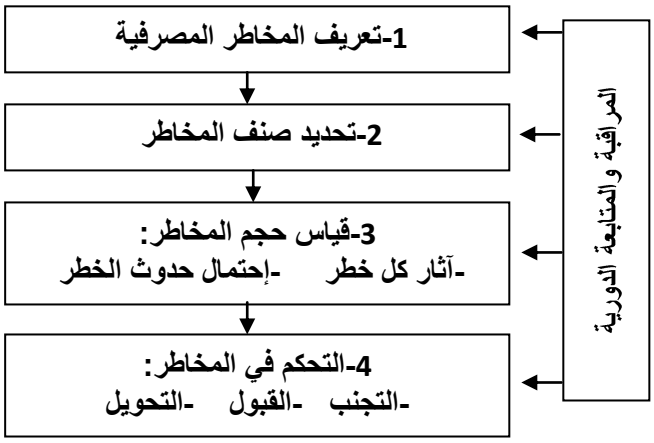

خامسا-أساليب (إستراتيجيات) إدارة المخاطر المصرفية:

هناك عدة أساليب للتعامل مع المخاطر المصرفية، فكل مصرف يختار الاسلوب المناسب له وفقا لظروفه وأهدافه، وعليه فإننا نميز بين ثلاثة استراتيجيات أساسية لتسيير مخاطر العمل المصرفي:

1-تجنب المخاطرة: تتبنى المصارف هذا التوجه، في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر أو لإنخفاض عائدات العملية المصرفية مقارنة بإرتفاع مخاطرها، ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الارباح المتأتية من هذه العملية المصرفية لو تمت. ولهذا تعد هذه الاستراتيجية مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة، فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح و لربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

2-قبول المخاطر: وهي استراتيجية معاكسة للأولى، وفيها يقبل المصرف المخاطرة في عملية مصرفية ما وذلك بهدف الحصول على العائد المتوقع إذا كان أكبر من حجم المخاطر المتوقعة (الخسائر) أو إمكانية أن المصرف يتحمل المخاطر المتوقعة ولدية مقدرة على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

3-تحويل المخاطرة : وهو الاسلوب الأخير والمتاح للمصرف، والمتمثل في قبول المخاطر ثم تحويل عبئ تحمل خسارتها إلى طرف ثاني، مثل طلب التأمين أو الكفالات أو الحصول على ضمانات.

ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل هي **التحوط** فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها، ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا للتحوط بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له.

سادسا-تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية:

تصنف ادارة المخاطر لدى المصارف اعتمادا على مقياس من 1-5 وفقا لمعيار (CAMELS)*، وعلى المراقب (المفتش) ان يضع التصنيف الذي يعكس مستوى إدارة المخاطر الحقيقية، وفق ما يلي:

-تصنيف (1) قوي: يعكس هذا المستوى، فعالية الادارة و قدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان أن السياسات والاجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

-تصنيف (2) مرضي: يدل هذا المستوى، على أن ادارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص أوالضعف معروف ويمكن التعامل معه. عموما فان رقابة مجلس الادارة وكذلك السياسات و الاجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي اجراء رقابي من الاجهزة الرقابية.

-تصنيف (3) عادل: ان هذا التصنيف يدل على أن ادارة المخاطر يشوبها شئ من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام اكثر من العادي من قبل اجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر ادارة المخاطر (كفاية انظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطرة وانظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا)، وهذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر._ان مناطق الضعف يمكن ان تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الاجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

-تصنيف (4) حدي(هامشي): يدل هذا التصنيف على ان ادارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الادارة، حيث يكون احد عناصر ادارة المخاطر حدية وهي في حاجة الى اصلاح فوري من طرف مجلس الادارة (في الجزائر اللجنة المصرفية بناءا على المادة 106 من الأمر 03-11- لـــ 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض)، كما ان هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم

* عبارة عن نموذج تقييم موحد للبنوك وهو اختصار للكلمات التالية:

C: كفاية راس المال، A: جودة الأصول، M: جودة الإدارة، E: الربحية، L: السيولة، S: الحساسية اتجاه السوق.

تحديدها هذا ناتج عن ضعف ادارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الاجهزة الرقابية.

-**تصنيف (5) غير مرضي:** يدل هذا التصنيف على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لادارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون انظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.